

كلمة الافتتاح

يلقيها السيد دومينيك سترأوس-كان

المدير العام لصندوق النقد الدولي

أمام الاجتماعات السنوية لمجلسي محافظي مجموعة البنك الدولي

وصندوق النقد الدولي لعام ٢٠١٠

واشنطن العاصمة، ٨ أكتوبر ٢٠١٠

"عولمة جديدة لعالم جديد"

السيد الرئيس،

السادة المحافظون،

الضيوف الكرام،

يسرني أن أرحب بكم نيابة عن صندوق النقد الدولي في الاجتماعات السنوية لعام ٢٠١٠. وأتوجه بالشكر لصديقي العزيز بوب زيليك على قيادته النشطة للبنك الدولي. وأود توجيه الشكر أيضا لمعالي الوزير أغانغا، رئيس الاجتماعات، وكذلك لكم جميعا على كل ما قدمتموه من دعم قوي، كما أتوجه بالشكر لخبراء الصندوق ومجلسه التنفيذي الذين أثمرت جهودهم عن انعقاد هذه الاجتماعات.

إننا نجتمع هذا الأسبوع في منعطف تاريخي حاسم، حيث نواجه مستقبلا تغلفه أجواء عدم اليقين. نعم، إننا نلمس تعافي الاقتصاد العالمي – وعندما نطالع البيانات نجد أن النمو العالمي يواصل استرداد عافيته. ولكننا جميعا نعلم أن هذا التعافي هش وغير متكافئ – وهو تعاف هش لأنه غير متكافئ.

ففي بلدان آسيا وأمريكا اللاتينية، تمضي الأمور على نحو إيجابي إلى حد كبير. ويصدق ذلك حتى على إفريقيا، حيث استؤنف النمو بوتيرة أسرع مما سبق في معظم بلدان إفريقيا جنوب الصحراء. وقد كان الدأب السابق عند وقوع أزمة عالمية من هذا القبيل أن تتأخر البلدان الإفريقية لنحو عام كامل قبل أن تتمكن من اللحاق بركب البلدان الأخرى. ولكن ذلك لم يحدث هذه المرة، وها هي البلدان الإفريقية تحقق نموا سريعا بالفعل. أما في أوروبا فإن الاقتصاد يحقق تعافيا بطيئا كما نعرف جميعا، بينما نجده لا يزال مكبوحا في الولايات المتحدة.

ومع ذلك، فإننا في صندوق النقد الدولي نميل إلى التفاؤل، ولا نتوقع ركودا مزدوج القاع. ولا يعني ذلك أن الاقتصاد العالمي آمن من مخاطر التطورات السلبية – فهناك الكثير من التطورات السلبية المحتملة، والتي أود أن أستعرض معكم بإيجاز أربعة منها.

الخطر الأول هو الدين العام: أثناء هذه الأزمة، ارتفعت نسبة المديونية ارتفاعا كبيرا، وخاصة في الاقتصادات المتقدمة. وتشير تنبؤاتنا إلى أن متوسط نسبة الدين العام سوف ترتفع في الاقتصادات المتقدمة إلى قرابة ١١٠% من إجمالي الناتج المحلي بحلول عام ٢٠١٤، بارتفاع قدره ٣٥ نقطة مئوية عن فترة ما قبل الأزمة حين كانت تبلغ ٧٥% من إجمالي الناتج المحلي. إنه ارتفاع كبير ويتعين أن نوليه العناية اللازمة.

ولكن لا شك في أن هذا الارتفاع البالغ ٣٥ نقطة مئوية يرجع في معظمه إلى النمو المنخفض، والإنفاق المرتبط بإنقاذ القطاع المالي، وضعف الإيرادات الضريبية بسبب هبوط النشاط الاقتصادي. أما إجراءات التنشيط المالي الاستثنائية فمسؤوليتها المباشرة عن هذا الارتفاع لا تتجاوز العُشْر. إذن فالدرس واضح: إن أكبر خطر يهدد استمرارية أوضاع المالية العامة هو النمو المنخفض.

ولكن ما الذي ينبغي لنا القيام به؟ بالنسبة للمدى المتوسط، رسالتنا واضحة: كل البلدان — لا سيما الاقتصادات المتقدمة ذات المديونية المرتفعة — عليها العودة بالمالية العامة إلى أوضاع قابلة للاستمرار. ومؤدى ذلك أن الخطط الموضوعة يتعين إعلانها — والأسواق يجب أن تصدق أن الحكومات ملتزمة بإعادة نسبة الدين إلى مستويات أكثر قابلية للاستمرار.

ولكن ما الذي يعنيه ذلك على المدى القصير؟ المسألة أصعب شيئا ما على المدى القصير، وذلك لكونها تعتمد كثيرا على الوضع في كل بلد. فهناك بلدان على حافة الهاوية، ولا مجال أمامها للاختيار — وتلك البلدان عليها إصلاح مشكلتها المالية. وهناك بلدان أخرى لديها حيز مالي أكبر. وما نتوقعه هو انخفاض العجز بمتوسط ١% بدءا من عام ٢٠١١. ولكن هذه النسبة البالغة ١% هي نسبة متوسطة. ومعنى ذلك أنها قد تختلف إلى حد ما تبعا لحالة كل بلد — أي حسب خصوصيات كل بلد. فلا أحد يتوقع أن تكون مشورة الصندوق لألمانيا هي ذات المشورة التي يقدمها لليونان، على سبيل المثال.

وأنا أقرأ في الصحف أحيانا أن رسالة الصندوق مبهمة بعض الشيء، أو تقتصر إلى الوضوح؛ وأن الصندوق لا يدري على وجه الدقة ما إذا كان يريد الدفع لتحقيق النمو أم الدفع في اتجاه التقشف المالي. والواقع أن رسالتنا في هذا الخصوص واضحة ومتسقة. فهناك احتياج لإرساء أوضاع مالية قابلة للاستمرار على المدى المتوسط. وينبغي بذل كل جهد ممكن للسير في هذا الاتجاه على المدى القصير. ولكن ما دام التعافي لا يزال هشاً، فسوف يتعين استخدام الحيز المالي المتاح بالكامل لدفع عجلة النمو. ومن ثم ينبغي أن نسعى لتحقيق نمو قابل للاستمرار من منظور المالية العامة.

الخطر الثاني من مخاطر التطورات السلبية هو التعافي الذي لا يصاحبه إنشاء وظائف: إن النمو مطلوب، ولكن النمو وحده لا يكفي إذا كان نمواً بغير وظائف جديدة. والنمو في كثير من البلدان إما سيكون ارتفاعه غير كاف لتخفيض البطالة، أو سيكون بالغ الارتفاع مع إنتاجية مرتفعة تكفي لجعل تأثيره على البطالة بالغ الانخفاض.

إن فعلينا السعي لتحقيق النمو – ولكن علينا السعي أيضا لإنشاء الوظائف. فقد خسر الاقتصاد العالمي قرابة ٣٠ مليون وظيفة أثناء هذه الأزمة. وإضافة إلى ذلك، سوف يدخل إلى سوق العمل في العقد القادم أكثر من ٤٥٠ مليوناً من الشباب.

إننا نواجه احتمال ظهور "جيل ضائع". فمن يفقد وظيفته يرجح أيضا أن تسوء حالته الصحية. ومن يفقد وظيفته، يرجح أيضا أن يسوء تعليم أبنائه. ومن يفقد وظيفته، يرجح أيضا أن يسوء استقراره الاجتماعي – مما يهدد الديمقراطية وحتى السلام.

فينبغي ألا نخدع أنفسنا. نحن لم نخرج من دائرة الخطر بعد. وتعافي الاقتصاد لا يعني كثيرا لرجل الشارع ما لم يكن مصحوبا بالوظائف. وينبغي أن نسعى لتحقيق نمو قابل للاستمرار، لكن علينا السعي أيضا لإنشاء فرص عمل جديدة.

الخطر الثالث من مخاطر التطورات السلبية يتعلق بالقطاع المالي: كلنا يعلم كيف بدأت هذه الأزمة – فقد نشأت في سوق المساكن في الولايات المتحدة. وكلنا يعلم أن القادة تعهدوا بالكثير في قمة بيتسبرغ – بل في لندن أولا ثم في بيتسبرغ، وكذلك في تورونتو – قائلين إننا لن نسمح بظهور هذه المشكلات مجددا في المستقبل، وإننا سنصلح القطاع المالي، وإننا سنضع قواعد جديدة، وسيكون لدينا قطاعا ماليا أكثر أمانا.

ومن الإنصاف أن أقول إن كثيرا قد تحقق بالفعل. ومؤخرا، كما تعلمون جميعا، صدر ما يطلق عليه اسم قواعد بازل ٣. ورغم أننا نستطيع الدخول في جدل حول كافة النتائج المترتبة على هذا الإجراء المهم، فإنني أعتقد أن هذه القواعد الجديدة وُضعت بإتقان وأنها على درجة كبيرة من الأهمية.

ولكن الأمر لم ينته عند هذا الحد. فكما أعلن الصندوق بإصرار منذ اليوم الأول، المسألة لا تتعلق بالتنظيم فقط – وإن كان التنظيم ضروريا بلا شك – إنما يتعين علينا العمل على تحسين الرقابة أيضا. فقد تتوافر لك أفضل القواعد التنظيمية – ولكن إذا لم تخضع هذه القواعد للرقابة، وإذا لم تدخل حيز التنفيذ، تصبح وكأنك لم تحقق شيئا.

وليست الرقابة وحدها هي المطلوبة لمحاولة منع الأزمات المستقبلية. إنما يتعين توافر آلية لتسوية الأزمات – لأنه لا يوجد شخص من السذاجة بحيث يعتقد أننا يمكن أن نتجنب وقوع أي أزمة في المستقبل. ومن حيث تسوية الأزمات، لا يزال أماننا الكثير. فوضعنا الحالي لا يمكن معه القول بأننا إذا وقعت أزمة ما – ولا أعني بذلك أنني أتنبأ بوقوع أزمة – في الأيام القادمة أو في غضون عامين أو خمسة أعوام أو حتى عشرة أعوام، يمكن أن نزع أننا عالجتنا المشكلات، وأن لدينا نظاما آمنا بما يكفي لمنع تفاقم أي أزمة جديدة لتصبح بضخامة الأزمة التي تعرضنا لها مؤخرا وبنفس درجة حدتها.

إذن فقد تعهدنا بالكثير – ولكننا لم نفي بكل ما تعهدنا به. فكما ينبغي أن نسعى لتحقيق النمو، ينبغي أن نسعى لإنشاء الوظائف، وينبغي أن نسعى أيضا لإجراء تغييرات في القطاع المالي.

واسمحوا لي أن أستعرض الخطر الرابع من مخاطر التطورات السلبية، وهو تلاشى الالتزام بالتعاون. ففي كان التعاون وثيقا أثناء الأزمة – وتمكنا من تجنب أزمة بضخامة "الكساد الكبير" لأن جميع البلاد عملت معا. ولعل كثيرا منكم كان يتنبأ بأزمة في حجم "الكساد الكبير" منذ عامين فقط، في أعقاب انهيار بنك ليمان. لكننا نجحنا معا في تجنبها – وقد تحقق لنا ذلك لأن القادة والأمم استطاعوا العمل معا، في إطار تعاوني، وتمكنوا من اتخاذ الإجراءات الصحيحة في مواجهة الأزمة.

إن هذا الالتزام بالتعاون الدولي لم يخنف بعد – فلا يزال الزخم التعاوني قائما – ولكنه ليس بنفس القوة السابقة. ويمكن أن نفهم أنه في ظل الفكرة السائدة بأن الأزمة قد انتهت – وهي فكرة خاطئة بالتأكيد، لكنها سائدة بين الكثيرين – بدأت البلدان تعود لمشكلاتها المحلية مع توجيه اهتمام أقل لمسألة التعاون الدولي. لكن واقع الأمر أن تلك هي مشكلات المستقبل.

وتنتاهي إلى سمعي أفكارا تتردد حول وقوع "حرب عملات". وحتى وإن كانت عبارة "حرب عملات" شديدة الوقع، فالأمر الحقيقي هو وجود هذه الفكرة التي تشير إلى إمكانية العودة لاستخدام العملات كسلاح. وقد أثبت التاريخ أن هذا النهج ليس حلا للمشكلة، وأنه قد يفضي إلى موقف بالغ السوء. فلا يوجد حل محلي لمشكلة عالمية.

ويمكن أن نفهم أن بعض البلدان المنفردة التي تواجه تدفقات هائلة في رؤوس الأموال الداخلة ترغب في مقاومة هذا النوع من التقلب، هذا المصدر من مصادر عدم الاستقرار والفقاعات المحتملة. لذلك فإننا لا ألوم البلدان التي تحاول الحد من تأثير التدفقات الرأسمالية الداخلة في خطوة واحدة. لكن ذلك لا يمكن أن يكون حلا دائما. فنحن نحتاج لزيادة التعاون على الجانب النقدي وفي النظام النقدي الدولي.

وقد حاولنا في صندوق النقد الدولي على مدار العامين الماضيين تعديل النظام النقدي الدولي، وليس بشكل هامشي وحسب – فالأمر أهم من ذلك في تقديري – حيث أنشأنا "خط الائتمان المرن"، ومؤخرا "خط الائتمان الوقائي"، في محاولة لمساعدة البلدان على تجنب مراكمة الاحتياطيات بما يتسبب في مزيد من الاختلالات.

ونحن نقترح الآن نوعا جديدا من التحليلات، وهي "تقارير التداعيات" التي ستضمن تحليلا أفضل لما يترتب على انتهاج سياسة في أحد البلدان بالنسبة لبقية بلدان العالم. وتشكل هذه التقارير وسيلة لتوضيح الروابط التي ازدادت كثيرا بين مختلف الاقتصادات مقارنة بما كانت عليه في السابق.

ونحن نحاول أيضا من خلال الدراسات التحليلية التي نعدّها لأغراض "برنامج التقييم المتبادل" الذي أنشأته مجموعة العشرين أن نثبت أن العمل التعاوني هو منهج لا يترتب عليه سوى الكسب المحقق. فنحن نثبت أن السياسات السليمة يمكن أن تجعل الجميع في وضع أفضل. فيمكن أن نكسب زيادة في النمو العالمي بمقدار ٢,٥% على مدار خمسة أعوام. ويمكن إنقاذ ٣٠ مليون وظيفة أو إنشاء هذا العدد من الوظائف الجديدة. ويمكن انتشار أكثر من ٣٠ مليون شخص من براتن الفقر.

وكل هذه النتائج يمكن تحقيقها بمنهج العمل معا في سياق تعاوني لا يترتب عليه سوى الكسب المحقق. وأنا أصر على تأكيد ذلك لأنني أخشى أن يؤدي تحسن النمو العالمي إلى فقدان الزخم الذي يدعم فكرة الاحتياج الماس للعمل التعاوني في عالم تحكمه العولمة. ولذلك فنحن نحتاج إلى مزيد من المبادرات المعنية باستقرار النظام ككل.

وعلى ذلك فمن المؤكد أننا نحتاج إلى السعي لتحقيق نمو قابل للاستمرار، السعي لإنشاء الوظائف، السعي لإجراء تغييرات في القطاع المالي، لكننا نحتاج أيضا إلى السعي لتوثيق العمل التعاوني.

فهل يكفي ذلك؟ قد يحقق ذلك جانبا كبيرا مما نحتاج إليه للخروج من الأزمة. ولكن هل يظل كافيا بعد الخروج منها؟ ربما لا. فنحن نواجه تغييرات أكبر من ذلك، ونموذج النمو بعد الأزمة لن يكون هو النموذج السائد قبل وقوعها. كلنا يعلم ذلك.

فما هي تلك التغييرات إذن؟ لقد بدأ تبلور أماننا بالفعل. فالثورة الصناعية التي بدأت منذ قرنين سابقين أوشكت على الانتهاء، ولكنها أفرزت نتاجا لم يشهده التاريخ الإنساني من قبل. فبعض البلدان التي لا تدخل في عداد البلدان الكبيرة اكتسبت القوة الكافية للسيطرة على العالم بفضل التكنولوجيا/الحصارية التي استطاعت الاستئثار بها — رغم أنها لم تكن بلدانا كبيرة. وهذا الموقف واجهته — ولا تزال — البلدان الأوروبية ثم الولايات المتحدة.

ولم يسبق أن حدث ذلك مطلقا في القرون الماضية. ففي الماضي، كانت قوة البلدان تقاس بعدد سكانها — وهو ما كان يرجع في المقام الأول إلى امتلاك الجميع نفس مستوى التكنولوجيا تقريبا. وقد اختلف الأمر في القرنين الماضيين. غير أن العالم بدأ يعود إلى سابق عهده حين كانت التكنولوجيا متاحة للجميع تقريبا.

ولن يتغير الوضع بين ليلة وضحاها، إنما سيستغرق عقدا أو اثنين. ولكن بعد هذين العدين، وبعد انتهاء هذه الفترة التاريخية شديدة الخصوصية، سنعود إلى القاعدة القديمة: وهي أن البلد الكبير هو الذي يُرَجَّح أن يكون أقوى من البلد الصغير.

ويسفر ذلك عن آثار عديدة على نموذجنا المتعارف عليه للنمو. فهو يعني أننا نحتاج إلى التفكير في مصادر نمو جديدة، بما في ذلك النمو الأخضر. ويعني أن علينا التفكير أكثر في كيفية استعادة توازن هيكل النمو بضبط توزيع

المساهمة في تحقيقه بين القطاعين الخاص والعام. ويعني أننا نحتاج إلى العمل على إعادة التوازن بين بلدان الفائض وبلدان العجز. ويعني أننا نحتاج إلى تعزيز التعاون والحوكمة. هذه النقطة هي آخر ما أود التطرق إليه بشيء من التفصيل.

فكما تعلمون، إننا بصدد عملية لمراجعة نظام الحوكمة المطبق في الصندوق، وهي عملية ضرورية. فالمؤسسات متعددة الأطراف تحتاج إلى الشرعية إذا أرادت مد يد العون — وهو ما ينبغي أن تفعله. ولكي نتحقق لها الشرعية، تحتاج إلى تجسيد التغييرات التي أشرت إليها منذ برهة، وهو ما يعني أن توازن القوى في المستقبل سيختلف اختلافا طفيفا عما هو عليه اليوم.

ولكننا بدأنا تغيير توازن القوى، حسبما تعكسه التغييرات الجارية في حصص العضوية والمقاعد التي تمثل الأعضاء في الصندوق. ومع هذه التغييرات يحدث تغير في المسؤولية. فإذا كانت حصتك أكبر، تصبح مسؤوليتك أكبر، وقوتك التصويتية أكبر، وفي نفس الوقت يصبح عليك مراعاة الاقتصاد العالمي كله، وليس اقتصادك المحلي فقط، عند الاختيار بين البدائل. فكلما اقتربت من المركز، زادت مسؤوليتك عن الجميع. وبالتالي، فإن البلدان التي كانت ولا تزال على هامش النظام الدولي، وترغب في الاقتراب من مركز النظام الدولي، وترغب في أن ينعكس هذا الوضع في حصص عضويتها وفي المقاعد التي تشغلها في مؤسسة مثل صندوق النقد الدولي — هذه البلدان عليها أيضا أن تتحمل مسؤولية أكبر تجاه استقرار الاقتصاد العالمي.

ونحن نعمل على تحقيق ذلك، وإن لم نتمكن من تحقيقه كاملا حتى الآن. وليس سرا أن المناقشات محتدمة بين البلدان الأعضاء. وأعتقد أن هناك فرصة كبيرة لإتمام مراجعة الحصص وحل مشكلة المقاعد في غضون الأسابيع القادمة. فإذا تمكنا من ذلك — وهو أمر لا بد منه — سيصبح لدينا بالفعل مع مطلع العام القادم مؤسسة تتمتع بالشرعية الكاملة. وقد تفضل معظمكم ونوه بأهمية دور الصندوق التي تبرهن عليها أثناء الأزمة. والصندوق يحتاج الآن إلى إثبات شرعيته. وعندما يتحقق ذلك، أعتقد أنكم سترون مؤسسة جديدة يمكن أن تساعد في بناء عولمة جديدة لعالم جديد.

هذا هو ما يتعين علينا القيام به. وحتى يتحقق، ينبغي أن تعملوا معا:

إذا أردتم استعادة الثقة في عالم يسوده عدم اليقين، ينبغي أن تعملوا معا.

إذا أردتم أن تعيدوا العاطلين إلى الوظائف التي فقدوها، ينبغي أن تعملوا معا.

إذا أردتم بناء عالم أفضل وأكثر أمانا لأبنائنا وأحفادنا — ينبغي أن تعملوا معا.

ولا شك أن هذه الاجتماعات السنوية هي المكان المناسب للقيام بذلك.

وشكرا.